هذه الوثيقة ، فقسم اعتبرها تعبر عن وجهة نظر التجمع والقسم الآخر اعتبر نفسه غير ملتزما بوثيقة غاليلي وقسم آخر اعتبر انها دون المستوى المطلوب لتحقيق التسوية ، وخاصة ما يتعلق بالفلسطينيين .

٤ ـ مشروع حزب مبام للتسوية :

وابرز ما في هذا المشروع المنطقة المتعلقة بالمناطق المحتلة والتي تعتبرها انها ارض « اسرائيل » بما في ذلك الضفة الشرقية للنهر وهي وطن مشترك للشعب اليهودي العائد والشعب العربي المقيم ، وستؤيد « اسرائيل » في المفاوضات مع الاردن حلا سياسيا يكون قائما على وجود دولتين مستقلتين وذات سيادة ، « اسرائيل » من جهة ودولة عربية اردنية ـ فلسطينية من جهة اخرى . وفي هذه الدولة المجاورة ستحقق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني بصورة كاملة . (ستكون « اسرائيل » مستعدة للتفاوض مع كل جهة فلسطينية مستعدة للاعتراف بحق دولة « اسرائيل » في الوجود والسيادة ، وتتحفظ وتكف عن كل عمل ارهابي وتخريبي وذلك استنادا لقرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢) . اما القدس باعتباره موحدة وعاصمة « لاسرائيل » مع ضمان الحقوق الخاصة للاماكن الدينية .

٥ ـ مشروع رعنال فانيس :

ان مشروع رعنال فانيس عبارة عن خطة شاملة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي ، وهذه الخطة (تتلاءم وحلولا سياسية ممكنة) ، وتتجه هذه الخطة نحو المحافظة على الطابع اليهودي لدولة « اسرائيل » ومنح الفلسطينيين الحق القومي في تقرير المصير .

٦ ـ مشروع بيريس :

لقد حاول شمعون بيريس وزير الدفاع السابق وزعيم حزب العمل حاليا طرح مشروع باسمه ويقدم هذا المشروع على فكرة اساسها (بدل تقسيم الارض ـ تقسيم الحكم) . اي حكم على مستويين ، مستوى اول هو مستوى دولة « اسرائيل » ومستوى ثان هو حكم محلي .

٧ ـ مشروع بيغن (الحكم الذاتي)

لقد اعلن بيغن مشروعه هذا في الكنيست بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ٧٧ . وقد طرح برنامجا متكاملا وتفصيليا . جاءت اتفاقات « كامب ديفيد » فيما بعد لتوافق على مشروعه هذا وبدون اية تعديلات تذكر واهم النقاط في برنامج بيغن هي :

أ ـ الغاء الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة .

ب ـ يقام في يهودا والسامرة وقطاع غزة حكم ذاتي اداري للسكان العرب في تلك المناطق بواسطة المقيمين فيها ومن اصلهم .

ج ـ ينتخب سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة مجلسا اداريا يتالف من ١١ عضوا للعمل بموجب المبادىء المحددة .

ثم انتقل بعد ذلك لتحديد هذه المبادىء وبشكل تفصيلي ، الانتخابات وكيف تتم ومن له حق ان ينتخب ، الامن والنظام وحدد مسؤوليته بالسلطات « الاسرائيلية » الجنسية المفترض ان يحملها سكان الحكم الذاتي ، ترك لهم حق الاختيار الحر بالحصول على الجنسية « الاسرائيلية » او الاردنية ، ثم انتقل لموضوع تملك الاراضي ، فأعطى الحق لسكان « اسرائيل » بتملك الاراضي في مناطق الحكم والاستيطان بها مع السماح لمن يحمل الجنسية « الاسرائيلية » من سكان مناطق الحكم الذاتي بالتملك في « اسرائيل » . هذه اهم فقرات مشروع بيغن للحكم الذاتي . ومجرد النظرة الاولية للمشروع ترينا ان هذا المشروع من الفه الى يائه تعبير دقيق عن النظرة الصهيونية التي تعمل المستحيل من اجل الحفاظ على الارض والسلام معا ، والمفرقة في احتقارها واستهتارها لاصحاب الارض الحقيقيين ، ولا يسع اي مواطن يتمتع بحد ادنى من احترام الذات الا ان يدفع حياته ثمنا لافشال هذا المخطط .

هناك العديد من المشاريع الصهيونية السياسية الاكثر تفصيلا والاكثر تحديدا والتي تعاطت مع مناطق محددة ، امثال مشروع الصهيوني كينغ الذي سمي وثيقة كينغ الخاص بالجليل وبعملية تهويده والذي اثار ضجة كبيرة محلية وعالمية عندما قام بنشره وجاء تعبيرا دقيقا عن نظرة « اسرائيل » للعرب السكان الاساسيين .

هذه هي صورة المشاريع الصهيونية المختلفة التي علينا مواجهتها واحباطها ، ان اية مواجهة حقيقية لقوى العدو في المنطقة ككل وعلى ارض فلسطين بوجه خاص تحتاج الى تعبئة كافة الجماهير الفلسطينية في داخل الوطن وخارجه ، تعبئة حقيقية على اسس وبرامج سياسية وتنظيمية واضحة ومحددة لنستطيع الزج بطاقات هذه الجماهير في معركة التحرير الكبرى ، وهذا الوضع لم تصل اليه الثورة الفلسطينية حتى الان باستثناء حالتين فقط الحالة الاولى تتمثل في قطاع غزة منذ احتلال عام ٦٧ وحتى النصف الاول عام ٧٣ تاريخ استشهاد الرفيق جيفارا غزة حيث استطاعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بشكل اساسي ان تعبىء جماهير القطاع في معركة دائمة ومشتعلة مع سلطات الاحتلال الصهيوني وسجلت بذلك تاريخا مجيدا .

اما المرحلة الثانية في التعبئة للجماهير على الساحة الاردنية والتي استمرت منذ عام ٦٨ بشكل محدد حتى نهاية عام ٧٠ ، لقد استطاعت الثورة ان تحشد خلفها جماهير الاردن من فلسطينيين او اردنيين في معركة ضد الاحتلال وضد مؤامرات النظام الاردني ولكن كان يحكم هاتين التجربتين مع بعض الفوارق البسيطة تخلف الاطر والاساليب التنظيمية القادرة على الصمود والاستمرار لمديات زمنية ابعد .

الطرف الثاني في نجاح المواجهة الاستراتيجية هي تعبئة الجماهير العربية وخاصة في مناطق دول الطوق لتصبح في معركة حقيقية مع الاحتلال «الاسرائيلي» وادواتها وعلى اساس حرب شعبية طويلة المدى . ولتمثل فيتنام الشمالية بالنسبة للصراع الذي كان دائرا على ارض فيتنام الجنوبية . اي شريك فعلي معبأ لتحمل كافة المسؤوليات والتبعات .

الطرف الثالث في المواجهة : الارتقاء بوعي الجماهير اليهودية وتعبئتها نضاليا لكي تصبح اداة هدم للكيان الصهيوني وشريكه بناء للمجتمع الاشتراكي على ارض فلسطين .

ولكي تصبح امام صورة واضحة لجماهير معبأة على هذه الاسس تخوض

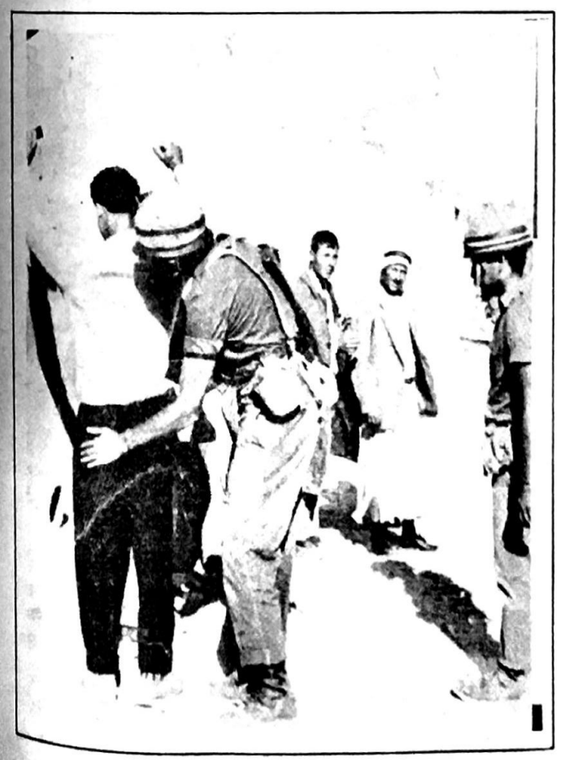

معركتها يوميا وتحقق الانتصارات فاننا نحتاج الزمن اولا والى تغيير جذري في مستوى تفكيرنا ونظرتنا للكثير من الامور ، ولتطوير طريقنا التنظيمية وهذه تشمل هذه المستويات الثلاث .

الخطة العامة في المواجهة :

ان المواجهة تكمن اساسا في القضاء على الكيان الصهيوني العنصري على ارض فلسطين ، واقامة المجتمع الديمقراطي الاشتراكي الموحد على انقاضه ، وهذا يتطلب نضالا طويلا وشاقا ، تزج به كافة الطاقات الفلسطينية والعربية وخاصة المحيطة بفلسطين اولا ، والى نضال الجماهير اليهودية التي ستصل الى قناعة بان لا حل للمشكلة الا على هذا الاساس .

ولكن وصولها الى مثل هذه القناعة يتطلب تطوير النضال الفلسطيني والارتقاء باشكاله نظريا وعمليا ، وطرح الحلول السليمة امام هذه الجماهير ؛ ان وصول الجماهير اليهودية الى مرحلة تتخلى فيها عن بعض المكاسب التي يوفرها لها

الاحتلال من خلال استغلاله للسكان الاصليين ومن سيطرته على املاكهم ومصادرتها ، يتطلب مرحلة متقدمة من النضال في الساحة الفلسطينية والعربية المحيطة بفلسطين المحتلة . وتتطلب تغيرا جذريا في البنى الطبقية في هذه المنطقة وفي قيادة حركة التحرر العربي لتصبح قادرة على وضع الحلول السليمة لمثل هذه المشكلة المعقدة .

وعلى الجانب الاخر تتطلب ان ترتقي القوى الديمقراطية الاشتراكية اليهودية في اوضاعها النضالية وفي اساليب تعبئتها للجماهير اليهودية وبوعي هذه الجماهير لحقيقة الواقع الاستغلالي الذي تعانيه رغم بعض الرشوات التي تعطى لها على حساب المواطن العربي .

والانتقال بوعي هذه الجماهير لتصل الى قناعة عميقة تناضل تحت لوائها وهي ان الحل الوحيد الدائم والسليم للمشكلة يقوم على اساس قيام مجتمع ديمقراطي اشتراكي على ارض فلسطين كجزء من المجتمع الاشتراكي العربي الموحد .

ان هذا الخط العام يجب ان يبقى المرشد الاساسي لحركة التحرر الفلسطيني والعربي وللقوى الديمقراطية والاشتراكية اليهودية .

الخط الثاني في المواجهة تجسد في مواجهة مشاريع العدو الصهيوني من خلق بدائل سياسية والذي كما ذكرنا سابقا ، كان يسعى من خلالها لتشكيل اوضاع سياسية متجاوزة لحركة المقاومة الفلسطينية وتقبل التعاطي معه . وابرز فترات هذا التصدي كانت في مواجهة الانتخابات البلدية والقروية الذي حاول اجراءها لاعوام ٦٨ ، ٧٤ ، ٧٦ ، لقد اعتبرت الجبهة الشعبية ان حماس العدو لاجراء هذه الانتخابات في ظل الاحتلال العسكري القائم ، تستهدف خدمة مخططات سياسية تخدم سياسة العدو المستقبلية في خلق بدائل للمقاومة .

ومن هنا فانها تصدت وبحزم لخط العدو هذا .

وكان ابرز ملامح هذا التصدي هو افشال انتخابات قطاع غزة سنة ٧٤ على اثر تصفية كل من العميلين ذيب الهربيطي والاب يوحنا النمري اللذان تصديا لقيادة حملة الانتخابات . مما دفع العدو الصهيوني على اثر فشل الحملة وذلك بانسحاب كافة المرشحين وامتناع الجماهير عن التصويت بسبب ما رافق هذا من حملة تعبئة جماهيرية وسياسية تحذر من انزلاق الجماهير لهذه المؤامرة التي ظاهرها ديمقراطي الى ادارة بلديات القطاع ادارة مباشرة حتى عام ٧٦ حيث قام بتعيين مجلس بلدي لغزة برئاسة العميل رشاد الشوا .

وقد انعكست عملية التصدي هذه على غالبية مناطق الضفة الغربية ، رغم انها كانت في القطاع بشكل اكثر حدة . مما دفع العدو باعادة تعيين المجالس البلدية التي كانت قائمة على زمن الحكم الاردني . لقد كان لاتفاق المقاومة العام على محاربة الانتخابات دورا في التصدي لها رغم ان الجبهة تحملت القسط الاكبر في عملية التصدي وذلك بسبب التردد الذي كان يصيب بوجه عام فصائل المقاومة او بعض قياداتها بالنسبة لهذا الموضوع .

وعلى طريق محاربة ابراز البدائل السياسية لمنظمة التحرير تحت محاربة كافة الرموز العميلة وخاصة التي ورثها العدو عن النظام الاردني والتي حبذها من اجل خدمته وكانت تحلم بدور خاص تقوم به لحسابها وحساب اسيادها الجدد ، من امثال جنحو والقاضي وغيرهم . فالجبهة الشعبية هي الوحيدة في المقاومة الفلسطينية التي قامت بتصفية عملاء نتيجة ارتباطاتهم في مخططات الكيان الصهيوني . بينما تريد اطراف اخرى من المقاومة ان تستقبل وتحمي عملاء من امثال الشوا والفارس والخزندار .

٣ ـ محاربة عملية الدمج والالحاق التي تقوم بها سلطات الاحتلال الصهيوني وخاصة في المجالات الاقتصادية والادارية ، والمحافظة على استقلالية المؤسسات الفلسطينية في الوطن عن مؤسسات الكيان الصهيوني .. ان ابرز مثلين لهذا هما ربط الكهرباء في المناطق المحتلة بالكهرباء القطرية « الاسرائيلية » ، وتتبع كافة الاساليب لهذا ، واقامة مؤسسات اقتصادية « اسرائيلية » عربية مشتركة ، تقوم باستغلال الموارد والعمال في المنطقة المحتلة ، بسبب القوة التي يتمتع بها الشريك الاسرائيلي من الزاوية الاقتصادية او الخبرة الفنية . مما يجعل من هذه المؤسسات مؤسسات « اسرائيلية » في النهاية . ومحاولة خلق امر واقع من التعايش بحكم خلق مصالح اقتصادية لبعض الفئات الطفيلية الفلسطينية .

وما يستتبع هذا من فتح ابواب التصدير للعالم العربي تحت اعتبارها